مخطط لتطوير البحث العلمي في العلوم الإنسانية بالجامعات الجزائرية

الدكتور عبد الله ركيبي
أستاذ بمعهد اللغة والأدب العربي
جامعة الجزائر

مقدمة :

بطلب من الآخ الدكتور مصطفى شريف وزير الجامعات يسرني أن أقدم مخططا متواضعا للطرق التي يمكن أن نطور بها البحث العلمي في العلوم الإنسانية حتى نساير ركب الحضارة المعاصرة وننتقل من مفهوم ضيق للبحث العلمي الى المفهوم الشامل الذي يتصل بحياة المجتمع سياسيا وفكريا وإجتماعيا وثقافيا وإقتصاديا وإعلاميا .

والواقع أن البحث العلمي في العلوم الإنسانية عندنا يعيش ركودا نسبيا لأسباب كثيرة بعضها يتصل بالباحث نفسه وظروفه ، وبعضها الآخر يتصل بالمناخ في الجامعة وخارجها ، وأخيرا هناك ما يتعلق بمفهوم البحث العلمي ومدى ايمان المجتمع والدولة به وبفائدته . ولسنا بدعا في ذلك لأن هذا الوضع تعيشه معظم بلدان العالم الثالث مع تفاوت في الدرجة وفي النظرة وفي الانجاز ، بل أن بعض الدول المتقدمة تشكو من هذا الوضع اذا ربطنا بين التشغيل وبين البحث العلمي والدراسات العليا بوجه خاص وفي التعليم العالي بوجه عام لا سيا اذا عرفنا الصراع بين السوق وبين التكوين .. بين الميزانية المخصصة للبحث العلمي وهي ضعيفة خاصة عندنا وبين ما يتطلبه الفرد فضلا عن مئات أو آلاف الباحثين والعلماء من وسائل وامكانيات مادية وبشرية .

ولعل في مقدمة المشاكل التي تواجه المجتمع في هذا المضمار هو تزايد الطلبة كل سنة وتزايد الحاجة الى باحثين وأساتذة ومدرسين مع ما يتطلبه ذلك من بحث باستمرار عن فرص جديدة

للعمل من ناحية وتطوير البحث العلمي من ناحية أخرى .. فاذا أضفنا الى ذلك الغموض الذي أحاط بسياسة البحث العلمي غير الواضحة عندنا من الاستقلال حتى اليوم ، ندرك واقع البحث العلمي وآفاقه مستقبلا ان لم نغير من أساليبنا ونظرتنا إليه .

ولقد مررنا بتجارب مختلفة من بدايات متتالية بعد الاستقلال ثم انشاء المنظمة الوطنية للبحث العلمي وفشلها بعد عشر سنوات ثم النظام الذي نعيشه الآن والذي لم يحقق شيئا سوى ما يقدمه الطلاب من رسائل لنيل شهادات الماجستير أو الدكتوراه ... أما البحث العلمي الحر خارج نطاق الشهادات فهو قليل بالقياس الى ما يتطلبه العصر والمستقبل معا وقد أدى انعدام وجود مفهوم فلسفي للبحث العلمي ودوره الى هذا الركود الواضح . أضف الى ذلك أن الذين أشرفوا عليه طوال الفترة الماضية كان يهمهم فقط ملء الفراغ وحل المشاكل اليومية الآنية ، أما المستقبل فهذا مالم يهتموا به أصلا ، كما أن النظرة الى العلوم الإنسانية كانت نظرة قاصرة لأن الحديث كان ينصب دائما على التكنولوجيا والعلوم الدقيقة واهمال دور العلوم الانسانية في تقدم المجتمع وتطوره ، ولم نحقق الهدف من شعار «التقنية» لأسباب معروفة ولا حققنا ما هو مطلوب منا وما يحتاجه مجتمعنا وتطوره من علوم قادرة على تشريح الواقع وفهمه ولا حققنا أيضا اسهام العلوم الانسانية في بعث الماضي الحي واستشراف آفاق المستقبل الذي نتطلع اليه بروح علمية تساعدنا على فهم أنفسنا وفهم الآخرين وتغيير حياتنا نحو الأفضل .

ولعل من الأسباب العميقة في تأخرنا في هذا المضمار أننا انسقنا وراء ما وصلت اليه الدول المتقدمة من تطور دون أن نبدأ من واقعنا فقلدنا بدلا من أن نبتكر أو نبدع ابداعا مرتبطا بنا وبحياتنا وظروفنا الخاصة وبقدراتنا المادية والانسانية ، فأهملنا تجارب علمائنا في الماضي ولم نلحق بتجارب من سبقونا وتخبطنا ولا زلنا .. بينما المفروض أن ننطلق من واقعنا نجرب اعتمادا على فهمنا ونظريتنا حتى لا نعيش فراغا كما هو شأننا اليوم . وليتنا درسنا تجارب البلدان المتقدمة بفهم ووعي وعمق وتجنبنا التشتت والاستعارة والتقليد ، ولاء منا بين مايصلح نسبيا وما لا يصلح وعملنا على أن تكون لنا سياسة في البحث العلمي نتدرج فيها خطوة خطوة ، نعدل ونطور ونحقق ما نستطيع بحيث نطور من المناهج باستمرار وكذا الوسائل . وبالطبع ان النظرة البيروقراطية كانت هي السائدة فضلا عن تهميش الأستاذ والباحث ماديا ومعنويا وهو عصب البحث .

كل هذا وغيره أدى الى الركود الذي تحدثنا عنه وما حققناه حتى الآن لا يرقى الى ما نصبو إليه من تقدم وازدهار .

والآن ونحن نعيش مرحلة جديدة أو واقعا جديدا هو ما نطلق عليه عهد الديمقراطية والتعددية فإن الأمر يختلف عن المرحلة السابقة حين كان التخطيط للبحث العلمي لا يراعي فيه الاجتهادات الأخرى أو الآراء المخالفة وانما فرض الرؤية الخاصة لجوانب حياتنا كلها .. ومن

ثمة فانه من الأفضل الآن أن نقدم اجتهادات متفتحة على العصر وعلى المستقبل معا وأن نبحث عن تجربة وطنية خالصة تنبع من الواقع وتستفيد من الآخرين دون عقدة أو مركب نقص ودون هروب الى الأمام أو رجوع الى الوراء ، وأن نبحث أيضا عن سبب أو أسباب ضعف التعليم العالي والبحث العلمي بتجرد وموضوعية حتى نتدارك الوضع قبل فوات الأوان .

وهذا المخطط هو عبارة عن مشروع متواضع يحتاج الى إسهام الباحثين والأساتذة والطلاب وكل المعنيين بالأمر حتى تكتمل صورته كما ينبغي أن يكون .

ومن البداية أؤكد أنه مجرد اجتهاد استعنت فيه بالتجربة الخاصة وبما لاحظته عند غيرنا من تجارب تفيدنا فيما نأمل من البحث العلمي ببلادنا ونحن في حاجة الى الغوص في أعماقنا لنستخلص النتائج من حياتنا فنحتفظ بالمفيد ونبعد الضار .

☆ ☆ ☆

الخطوط العريضة لهذا الإصلاح

يمكن أن نتصور المجالات التي يتطور فيها البحث العلمي كما يلي :

1 – الهيكل التنظيمي .

2 – الشهادات .

3 – البيداغوجيا .

4 – المناهج .

5 – الاشراف .

6 – المراجع .

7 – البعثات .

8 – النشاط الثقافي .

9 – التعاون مع الخارج .

أولا : الهيكل التنظيمي

يمكن تصوره في النقاط الثلاث التالية :

انشاء مجلس أعلى للبحث العلمي في العلوم الإنسانية .

– إنشاء دوائر متخصصة .

– إنشاء مراكز للبحث العلمي .

أعتقد أنه أصبح ضروريا الان إنشاء مجلس أعلى للبحث العملي في العلوم الإنسانية يخطط ويشرف ويراقب تطور البحث العلمي كما يرسم سياسته مستقبلا بحيث يكون هو المسؤول الأول

والأخير عن تطور البحث العلمي وتنوعه في ظل الديمقراطية التي تتطلب إحترام التجربة الإنسانية ومشاركة الجميع نظرا لإتساع آفاق البحث .

وفي تصوري فإن هذا المجلس الأعلى يجب أن يتكون من رئيس مسؤول ونائب له ومقرر ينتخبون من روساء المجالس العلمية بالمعاهد الذين هم بدورهم منتخبون ، ومن أساتذة (ممن يحملون لقب أستاذ وأستاذ محاضر) من كل معهد على إمتداد الجامعات الجزائرية التي توجد بها معاهد لتدريس العلوم الإنسانية وقامت ببحوث فيها ... ويكون الوزير المسؤول عن الجامعات أو عن التعليم العالي أو البحث العلمي هو الرئيس الأعلى للمجلس ثم يكلف مدير البحث العلمي في الوزارة بالتنسيق بين الجميع مجلس البحث العلمي - نواب روساء الجامعات للبحث العلمي - - رؤساء الدوائر - وأعضاء التأطير - رؤساء مجالس البحث العلمي حين تنشأ مستقبلا .

أعضاء المجلس :

1 - رؤساء مجالس البحث العلمي بالمعاهد .

2 - رؤساء مراكز البحث العلمي .

3 - أستاذ عن كل معهد منتخب من الجمعية العامة بديمقراطية أو أستاذ محاضر .

طريقة العمل :

يجتمع مرتين في السنة الأولى في بداية السنة الدراسية للتخطيط والتوجيه ومتابعة ما يجري في الميدان ، والثانية في آخر السنة ليستخلص النتائج ويقيم التجربة ويقترح للمستقبل .

الدوائر المتخصصة :

أقترح إنشاء دوائر يراعي فيها تشابه أو تقارب التخصصات حتى نحصر المجال ونستطيع مراقبة ما يجري في ميادين البحث العملي في العلوم الإنسانية ، فنحن الآن لا نعرف ما يجري في جامعة واحدة فضلا عن كل الجامعات .. وأيضا لتجنب تكرار البحوث والموضوعات وكي نستفيد من الجهود المشتتة هنا هناك ولو ضربت مثالا عن اللغة والأدب رأينا موضوعات تكررت في جامعاتنا عربية وأجنبية ومن ثمة كثر الكلام وقل النوع .

ويكون حصر هذه الدوائر فيما يلي :

- **دائرة اللغة والأدب العربي :** وتشمل علوم اللغة العربية بمختلف فروعها وكذا اللغات السامية التي لها صلة بالعربية ، الأدب العربي قديمه وحديثه ، الآداب السامية .
- **دائرة التربية :** وتشمل الفلسفة ، علم النفس ، علم الإجتماع .

- **دائرة التاريخ :** وتشمل الجغرافيا ، التاريخ وعلومه ، الآثار ، العلوم السياسية .
- **دائرة الترجمة :** وتشمل علوم الترجمة الفورية والأدبية والعلمية ، اللغات الحية المختلفة .
- **دائرة الحقوق :** وتشمل القانون وعلومه ، الادارة .
- **دائرة الإعلام :** وتشمل الصحافة ، والإعلام ، الوسائل السمعية البصرية .
- **دائرة الإقتصاد :** وتشمل علوم الأقتصاد ، المالية ، التجارة وما يتصل بهذا .
- **دائرة الشريعة الإسلامية :** وتشمل الفقه الإسلامي ، الحضارة العربية الإسلامية ، أصول الدين ، التفسير ، الحديث ، دراسة الأديان الأخرى غير الإسلام .
- **دائرة الفنون الجميلة :** وتشمل كل الجانب الجمالي في حياة المجتمع وكافة الفنون التشكيلية والفنون الأخرى .

هذا تصور للدوائر التي يمكن أن يقوم البحث العلمي فيها بدور مهم وأساسي ولكن يمكن أن يضاف إليه ما يراه المعينون بالأمر ضرورياً ومكملاً ، وهذه الدوائر تكون مرتبطة بالمعاهد والجامعات وتكون مهمتها الى جانب ما ذكرت تكوين الإطار الكفء للبحث العلمي في وفي المرحلة الحالية يناط بها مهمة التنفيذ حتى تمكننا الظروف فيما بعد من إنشاء المراكز التي سيأتي الحديث عنها الآن :

مراكز البحث العلمي :

اعتقد أن من الضروري انشاء مراكز للبحث العلمي حسبما سبق القول ويمكن أن يتم ذلك بصورة تدريجية يكون دور هذه المراكز تنمية البحث العلمي وتطويره وربطه بالتنمية الوطنية في شتى مجالاتنا الإنسانية المختلفة على أن توضع لها مقاييس سواء فيما يتصل بإدراتها أم بالأشخاص الذين يرتبطون بها مستقبلا ، والشهادات التي تعطى فيها للباحثين وقوانين العمل فيها بحيث يمكن أن يكون لها اطار دائم وآخر متعاون من الخارج ويوضع لها قانون خاص يحدد مهمتها ، وكما سبق القول يمكن أن تتوسع تدريجياً بتوسع البحث وبازدياد الباحثين من خريجي الجامعات الجزائرية فيما يستقبل من الزمن كما يوضع معيار للشهادات التي يحصل عليها الباحث .

ثانياً : الشهادات

في تقديري الخاص ينبغي أحداث شهادتين للماجستير والدكتوراه خاصتين بالبحث العلمي وهما غير الموجودتين الآن بالجامعة ، ودبلومات أخرى غيرهما بحيث نفصل بين الشهادات التي توجه أصحابها للتدريس بالجامعة وبين التي تكون خاصة بالبحث العلمي وإطاراته . كما أنني اقترح أن نوحد شهادة الدكتوراه بحيث تكون دكتوراه وطنية لا ترتبط بالشهادات الأجنبية ونلغي ما يسمى بدكتوراه الدولة مع المحافظة على مستواها العلمي العالمي ولابد أيضاً من اعادة

النظر في القوانين والقرارات الخاصة بتحضير الشهادات بمراعاة الظروف كلياً مع التطبيق الصارم لأحترام هذه القوانين والتقاليد الجامعية التي ينبغي أن نضع لها حدوداً حتى تصبح ثابتة .

لقد سبق لنا وحددنا الفترة الزمنية الخاصة بانجاز الماجستير والدكتوراه ولكنها لا تطبق بدقة في غالب الأمر ومن هنا فانه يمكن و ضع نظام خاص بالماجستير والدكتوراه الخاصتين بالبحث العلمي بحيث يقل فيها الوقت عن مثيلتها في التدريس هذا اذا كان الباحث ينوي الالتحاق بمراكز البحث العلمي أما اذا كان يرغب في التكوين الحر فانه يسمح له بوقت مضاعف لأنه يهدف الى التكوين الشخصي والعمل خارج المؤسسات الجامعية ، و طبعا هذا كله يحتاج الى تحديد دقيق من المعنيين بالأمر فأنا أفضل أن يحمل الاطار في الادارة أو في غيرها من مختلف الميادين شهادة عليا حتى ولو لم يعمل بها وظيفيا ولم لا يقوم بالتدريس في الثانوي مثلا من يحملون شهادات عليا بعد الليسانس .

ثالثا : البيداغوجيا :

نظرا الى أن هذه العلوم تتطور باستمرار وأن أعداد الطلبة في تزايد مستمر فانه من الضروري مراجعة المواد التي تدرس في سنة الاعداد للماجستير أو الدبلومات التي يمكن أن نفكر في انشائها مستقبلا .

وأعتقد أنه من الضروري أن نلزم الطالب في الدراسات العليا ببحثين فقط ، الأول يقدمه في الفصل الأول والثاني في الذي يليه كي يتدرب على البحث تحت اشراف أستاذ ذي كفاءة معينة ونعرف مدى قدرته على البحث حتى يصل الى تحرير الأطروحة ونقلص من كثرة البحوث التي تفرض على الطالب في كل مادة في السنة الواحدة على أن يحدد هذا مجلس البحث العلمي في المعهد حتى ننوع من البحوث كل سنة أو نعطي الاختيار للطالب كي يختار موضوعه بالاتفاق مع مجلس البحث العلمي واللجنة البيداغوجية ان وجدت .

رابعا : المناهج :

طبعا في الدراسات العليا وفي غيرها اتقان المناهج هو الذي يحدد أهمية البحث وفائدته ، ومن ثمة فانه ينبغي أن نركز على هذا الجانب بحيث يلم الطالب بمختلف المناهج وأيضا يستطيع أن يعالج الموضوع بروح علمية سليمة ، وأفضل أن يكون التنسيق بين الأساتذة فيما يتصل بالمناهج التي تدرس بها المواد في السنة الاعدادية للماجستير سواء أكان منها للتدريس أم للبحث .

خامسا : الإشراف :

في الواقع عندنا قوانين للاشراف ولكن ينبغي أن تطبق بدقة ونفتح المجال لتبادل الخبرات بين الأساتذة الجزائريين في مختلف الجامعات بحيث نضع سياسة واضحة للاشراف من حيث الكفاءة والجانب المادي وتحديد عدد الطلبة مع مراعاة ظروف تزايد الطلبة وحاجة البلاد الى اطار كفء ومتنوع الاختصاصات وتكون الاستعانة بالأجنبي في الحدود المعقولة وفي المجال الذي لا يوجد فيه المشرف الجزائري .

ومن عيوب الاشراف ، عندنا أن هناك مشرفين ممن ليست لهم صلة بالموضوع من قريب أو بعيد وخاصة من غير الجزائريين بحيث نوقشت رسائل هزيلة فضلا عن أن الطالب لم يستفد شيئا لأنه بقي يتخبط وحده في ميدان يجهل الكثير عنه والأمثلة كثيرة على ذلك ، ولو كان عندنا مجلس أعلى للبحث العلمي لما حدث ذلك لأنه كان يلاحظ ويقرر ينتقد ويفرض أيضا ما يراه صالحا للبحث العلمي لأن المجالس بالمعاهد قد تضطر الى ما تكره نظرا لقلة المشرفين واقبال الطلبة على الدراسات العليا ونظرة سريعة على قوائم المسجلين في الدراسات العليا تؤكد ذلك والمفروض اذن في الإشراف في الجامعة أن يهتم بالتدريس فيها وبالمعيدين أما الأحرار من الطلبة فإن إنشاء مراكز البحث العلمي سيسد الفراغ في هذه الناحية .

سادسا : المراجع :

من الضروري توفير المراجع للباحثين في مختلف العلوم الإنسانية مخطوطة ومطبوعة ، كتبا أم دوريات أم بيبلوغرافيا ، ولعل من الضرورة إنشاء «بنك للمعلومات» يساعد الباحث على الاستفادة من الوقت بجهد قليل بدلا من السفر هنا وهناك وبدلا من التبذير المالي في السفر أو شراء الكتاب .

وينبغي أيضا توحيد المراجع الأساسية في كافة الجامعات وفي مختلف التخصصات فحتى الآن لا يوجد دليل الجامعات الجزائرية بأكملها ، دليل شامل يضم بين دفتيه ما يتصل بالجامعة من أساتذة وبحوث ورسائل باحصائيات دقيقة ومؤلفات صدرت لجامعيين أو الباحثين في مختلف العلوم الإنسانية ، المفروض أن نعرف كل عام ما أنجزته كل جامعة حتى نعرف واقع البحث العلمي عندنا وتطوره وآفاقه .

ويمكن تحديد أجل لوضع مراجع باللغة الوطنية في مختلف التخصصات ، يقوم بذلك أساتذة جزائريون في مجموعات متعاونة متناسقة يراعي فيها التخصص والكفاءة حتى نعطي لمفهوم الجزأرة حقيقته ادارة وانتاجا ولغة أيضا ، وحتى تكون الديمقراطية فعلا لا قولا لأنها لا تتناقض مع التنظيم والتخطيط .

سابعا : البعثات العلمية الى الخارج :

تبقى ضرورية باستمرار لأننا نحتاج الى تكوين اطاراتنا تكوينا علميا صحيحا ونحتاج الى تجارب الآخرين .

صحيح أننا قللنا منها في السنوات الأخيرة لظروف اقتصادية ولكن ينبغي أن نهتم بهذا الجانب من حيث النوع وحاجتنا الى البحث العلمي في ميادين مازلنا متأخرين فيها نسبيا على أن نختار العنصر المتفوق من الطلبة والأساتذة الذين أظهروا مهارة وكفاءة مع ندرة المشرفين عندنا وحاجتنا الى الاطار في هذا التخصص أو ذاك ويشرف على هذه البعثات المجلس الأعلى للبحث العلمي حتى نتجنب المحسوبية والذاتية والمصلحة الخاصة ، وتوضع لها معايير دقيقة وعلمية كما تفعل كل الدول ويعاد النظر في المقاييس التي تتم بها هذه البعثات وتراجع كذلك قواعد التفرغ بعد أن تدرس من طرف المعنيين بالأمر في الجامعات والمعاهد وتكون القرارات واضحة محددة .

ثامنا : النشاط الثقافي :

لا نقصد ما عرف به في الحياة العامة من أنشطة ثقافية آنية ولكن نقصد هنا الوسائل التي تسهم في تنمية البحث العلمي وتقدمه وحث الباحثين على الإنتاج المستمر وذلك بإنشاء :

– مجلة أو مجلات علمية تحت إشراف المسؤولين في الجامعة .

– عقد ندوات أو ملتقيات علمية وأدبية في مجموع التخصصات التي لها علاقة بالعلوم الإنسانية فنحن في هذين المجالين نعاني من جمود كبير ومن ركود رهيب ، فنادرا مانسمع عن ندوات علمية جادة باستثناء القليل منها ، يكفي أن ننظر الى جامعة الجزائر الأم فمنذ أكثر من أربع سنوات لم ندع الى ندوة أو ملتقى تشرف عليه رئاستها باستثناء بعض المعاهد التي عملت ما في وسعها رغم الظروف المادية البائسة .

– تشجيع الكفاءات من طلبة الدراسات العليا والباحثين واكتشاف قدراتهم الابداعية ونشر بحوث الأساتذة والطلبة المتفوقين سواء في الدراسات العليا أم في الجامعة .

– احداث مطبعة خاصة بالجامعة تنشر انتاج المعنيين بالأمر وتسهم في تقدم البحوث العلمية على غرار الجامعات في العالم بالتنسيق مع الديوان الوطني للمطبوعات ويكون ربحها لخدمة البحث العلمي ولحسن الحظ فإن قرار الأخ الوزير الأخير يجعل الديوان الآن للجامعيين بدلا من غيرهم كما كان في الماضي ، وعلى الديوان أن يغير من نظرته القديمة الى البحوث العلمية ولا ينظر الى الجوانب المادية بقدر ما ينظر الى الجانب العلمي أولا وأخيرا .

– تبادل الكتاب الوطني مع الخارج .

تاسعا : العلاقات مع الخارج :

يمكن أن نقول أنه لا يوجد تبادل ثقافي وعلمي بالمفهوم المعروف بين جامعاتنا وبين الجامعات العربية والأجنبية وانما يوجد تبادل من جانب واحد ان صح التعبير، فجامعاتنا هي التي تستعير أساتذة لسنوات معينة أو لزيارة في فترة محددة كما كان في القديم وقد حدثت سلبيات كثيرة لهذا النظام أصبحت معروفة لدى الجميع بعضها يتصل بنا وبعضها بغيرنا .

أما الآن فانه يتعين وضع سياسة جديدة لهذا التبادل أو التعاون بحث نستقدم أساتذة من الخارج مقابل أساتذة جزائريين يستدعون في المقابل ولا نتعاقد الا مع الكفاءات المعروفة التي تساعدنا فعلا على التكوين وذلك في اطار بروتوكولات التعاون والتبادل تشمل الاعتراف المتبادل بالشهادات الجزائرية والأجنبية .

كذلك يتعين علينا حضور الندوات العلمية في البلاد العربية والأجنبية للاستفادة من ناحية والتعريف بتجربتنا في مجال البحث العلمي من ناحية أخرى مع اسهامنا الذي ينبغي أن يكون قويا في نشاط منظمة التربيةوالثقافة والعلوم واتحاد الجامعات العربية لما لهذا كله من أهمية كبرى .

وفي هذا النطاق يبنغي أن نستفيد من تجارب الجامعات العربية في ترجمة الكتب في العلوم الانسانية وفي الوقت نفسه علينا أن نهتم نحن بهذا الجانب والذي يساعد البحث العلمي عندنا على التطور والانتشار وعلى مواكبة العصر .

هذه خطوط عريضة لما أتصوره من مستقبل للبحث عندنا ولكن يبقى أمران مهمان هما : الاضافة المفيدة والتطبيق السليم ، ولكن اذا كان الحديث عن التنظيم والتنظير سهل فان الصعوبة تكمن في الوسائل والأشخاص وفي الجانب المادي المنظم الذي يحقق الأهداف المطلوبة .

ولذا قبل أن أختم هذه الكلمة أقترح عقد ندوة وطنية للبحث العلمي في العلوم الانسانية يشارك فيها كل المعنيين بالأمر في وزارة التعليم العالي والجامعات والمعاهد لمناقشة كل مايتصل بهذا الموضوع الهام من بعيد أو قريب والخروج بقرارات وتوصيات تدفع بعجلة هذا البحث الى الأمام وأتمنى أن تكون هذه الخطوة التي قدمتها مفيدة للجميع .

والله ولي التوفيق

1990/09/15